

Distr.: General
10 July 2018
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع



الدورة العادية الثانية لعام ٢٠١٨
٤ - ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، نيويورك
البند ٣ من جدول الأعمال المؤقت
المساواة بين الجنسين في برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي

استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨

موجز

يعرض هذا التقرير استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨، وهي ثالث استراتيجياته من هذا القبيل. وتحدد هذه الاستراتيجية المبادئ الأساسية والأولويات الخاصة بنهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء تحقيق المساواة بين الجنسين، وتوفر مداخل لتحقيق غايات المساواة بين الجنسين في السياقات الإنمائية الثلاثة للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة ٢٠٢١-٢٠١٨. وتحدد هذه الاستراتيجية أيضاً المجالات ذات الأولوية للحل ٦ من الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي والمندرجة في خطته الاستراتيجية، وهو "تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات". وترتكز هذه الاستراتيجية على الرؤية المشمولة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وتعكس هذه الاستراتيجية توصيات التقييم المستقل الذي أجري عام ٢٠١٥ لمساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وردود الإدارة على هذا التقييم. وتتسق هذه الاستراتيجية مع متطلبات خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ومع الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) وصندوق الأمم المتحدة للسكان.



وترد في المرفق المنشور على الموقع الشبكي للمجلس التنفيذي مناقشة للدروس المستفادة في تطبيق الاستراتيجية السابقة.

عناصر مقترحة لنص قرار

قد يود المجلس التنفيذي أن: (أ) يرحب باستراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ (DP/2018/21) التي تحدد خطة طموحة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مجالات عمل البرنامج الإنمائي؛ (ب) يثني على البرنامج الإنمائي لاضطاعه بعملية تشاورية وتشاركية في إعداد استراتيجية المساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١؛ (ج) يعرب عن التقدير لأن استراتيجية البرنامج الإنمائي الجديدة للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ تستند إلى إنجازات الاستراتيجية السابقة؛ (د) يرحب بتعميم البرنامج الإنمائي مراعاة المنظور الجنساني في جميع أعماله الإنمائية؛ (هـ) يعرب عن التقدير لالتزام البرنامج الإنمائي بتنفيذ الإجراءات المؤسسية من أجل تحقيق تعميم مراعاة المنظور الجنساني.

المحتويات

الصفحة

٤	أولا - مقدمة
٥	ثانيا - الوضع الاستراتيجي
٩	ثالثا - العمل في إطار الشراكة
		رابعا - نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمبادئ التوجيهية لاستراتيجية المساواة بين الجنسين
١١	
		خامسا - الحل ٦ من الحلول التي تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات
١٢	
١٥	سادسا - ثلاثة سياقات إنمائية ومدخل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني
٢٠	سابعا - التحول المؤسسي من أجل تحقيق النتائج في مجال المساواة بين الجنسين

أولا - مقدمة

١ - استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ هي ثالث استراتيجياته من هذا القبيل. وهي تستند إلى الدروس المستفادة من خلال تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين السابقة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، وتعكس نتائج واستنتاجات وتوصيات التقييم المستقل للخطة الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرامجه العالمية والإقليمية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧ (DP/2017/32) والتوصيات الرئيسية للتقييم المستقل الذي أجري عام ٢٠١٥ مساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة ورد الإدارة على هذا التقييم (DP/2016/11، المرفق ٢). وعلى هذا النحو، تحدد الاستراتيجية التزام البرنامج الإنمائي بما يلي: (أ) تعزيز التدخلات الرامية إلى معالجة التغييرات الهيكلية التي تعجل بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بدلا من الانخراط في المقام الأول في البرامج التي تركز على النساء كمستفيدات؛ (ب) تعزيز إدماج المساواة بين الجنسين في عمل البرنامج الإنمائي في مجالات البيئة والطاقة والتصدي للأزمات والتعافي منها؛ (ج) تحسين اتساق برجة البرنامج الإنمائي مع رسائله المؤسسية بشأن الأهمية المحورية للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تحقيق التنمية المستدامة؛ (د) الاستناد إلى الآليات المؤسسية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني مثل ختم المساواة بين الجنسين ومؤشر المساواة بين الجنسين اللذين يوفران معايير قابلة للقياس وحوافز لدفع عجلة التقدم. وتعكس هذه الاستراتيجية أيضا، تماشيا مع الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، الاعتراف بالأهمية البالغة لإقامة شراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة من أجل معالجة الأسباب الجذرية لاستمرار أوجه عدم المساواة بين الجنسين، بما في ذلك الممارسات والأعراف الاجتماعية التمييزية، والاستثمار في الخبرات والقدرات المتخصصة في المسائل الجنسانية من خلال المساعدة الإنمائية التي يقدمها البرنامج الإنمائي على اتساع نطاقها، لا سيما في مجالات مثل تغير المناخ ومنع نشوب الأزمات والتعافي منها التي تكتسب أهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة ولكنها كثيرا ما تُعالج بدون النظر إليها من خلال عدسة جنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هذه الاستراتيجية تعترف بالأهمية الحيوية لقيادة البرنامج الإنمائي في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين باعتبارها جهة مناصرة على الصعيد العالمي، من أجل النهوض بالقيادات النسائية ودعمها وتعزيز تولي زمام الأمور والمساءلة في مجال المساواة بين الجنسين داخل البرنامج الإنمائي.

٢ - والمساواة بين الجنسين حق أساسي من حقوق الإنسان والأساس اللازم لعالم يعمّه السلام والازدهار والاستدامة. والمساواة بين الجنسين عنصر أساسي في الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي إلى البلدان لتنفيذ وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة فضلا عن الالتزامات الأخرى التي اتفقت عليها الدول الأعضاء. وتتوخى خطة عام ٢٠٣٠ علما "يسود كافة أرجائه احترام حقوق الإنسان وكرامة الإنسان" ويتاح فيه "لكل النساء والفتيات التمتع بالمساواة الكاملة بين الجنسين، وتزاح عنه جميع العوائق القانونية والاجتماعية والاقتصادية التي تحول دون تمكينهن". والمساواة بين الجنسين جانب أساسي من جوانب "عدم تخلف أي أحد عن الركب"، وهو أحد المبادئ التوجيهية لخطة عام ٢٠٣٠، لأن المرأة ممثلة تمثيلا زائدا في أوساط من هم أشد تخلفا عن الركب. وباعتبار البرنامج الإنمائي أكبر برنامج تشغيلي في أسرة منظومة الأمم المتحدة، يعمل على الأرض في نحو ١٧٠ بلدا وإقليما، ويتمتع بخبرات في المجالات الأساسية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإنه في موقع يؤهله

بوصفه ”أداة لتحقيق التكامل“ لمساعدة البلدان على تنفيذ هذه الأهداف من خلال ”تكوين صورة مكتملة“ بشأن قضايا التنمية المستدامة المعقدة. وسيساعد البرنامج الإنمائي على عقد اجتماعات على نطاق الوزارات التنفيذية والجهات الشريكة في التنمية لمعالجة الأبعاد الجنسانية للقضاء على الفقر، والحفاظ على السلام، وتسريع وتيرة التحول الهيكلي في مجال التنمية المستدامة، وبناء القدرة على مواجهة الأزمات والصدمات، وللتأكد من إدماج تجارب واحتياجات ومساهمات النساء والرجال على حد سواء في الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة.

٣ - وبالتالي، توضح هذه الاستراتيجية المبادئ الأساسية والأولويات للبرنامج الإنمائي لتحقيق غايات المساواة بين الجنسين في السياقات الإنمائية الثلاثة للخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وتحدد الخطة الاستراتيجية ستة حلول إنمائية شاملة تحمل بصمة البرنامج الإنمائي، منها الحل ٦ من الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي، والذي يتمثل في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. وتحدد الاستراتيجية المجالات ذات الأولوية للحل ٦ من الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي وتوفر مدخل لتحقيق المساواة بين الجنسين في كل من السياقات الإنمائية الثلاثة المبينة بالتفصيل في الخطة الاستراتيجية. وبما أن كل مؤشر من مؤشرات النتائج للخطة الاستراتيجية يتناول طائفة من أهداف التنمية المستدامة، تتجاوز هذه الاستراتيجية الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين للدفع بالإيجاز على نطاق الأهداف السبعة عشر كافة.

٤ - وترتكز استراتيجية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمساواة بين الجنسين على اشتراط أن تعتمد جميع كيانات الأمم المتحدة منهجية تعميم مراعاة المنظور الجنساني، على النحو الصادر به تكليف في منهاج عمل بيجين لعام ١٩٩٥؛ وقد ورد تحديدها في استنتاجات المجلس الاقتصادي والاجتماعي المتفق عليها ٢/١٩٩٧ بشأن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في جميع السياسات والبرامج في منظومة الأمم المتحدة؛ وهي تسترشد بما تمليه الأطر المعيارية المنصوص عليها في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة؛ وتتعرّز بأهداف التنمية المستدامة، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥ (٢٠٠٠) بشأن المرأة والسلام والأمن والقرارات ذات الصلة، وقرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. وتتسق الاستراتيجية أيضا مع متطلبات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، ومع التوصيات الواردة في رد الإدارة على التقييم المستقل الذي أجري عام ٢٠١٥ لمساهمة البرنامج الإنمائي في تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وفي الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

ثانياً - الوضع الاستراتيجي

٥ - في جميع السياقات الإنمائية، توجد تحديات مستمرة وناشئة لديها آثار متباينة على المرأة والرجل، وإما أنها تقوض مكاسب المساواة بين الجنسين أو يمكن أن تقوضها. وتشمل هذه التحديات آثار تغير المناخ والكوارث؛ وازدياد النزاعات التي طال أمدها؛ وتزايد التطرف العنيف؛ والأشكال الجديدة من العنف ضد المرأة مثل التسلُّط عبر الإنترنت؛ والأعراف الاجتماعية التمييزية؛ والتوسُّع الحضري؛ واستمرار الهجرة والتشرد؛ وتحديات ”الثورة الصناعية الرابعة“ مع التكنولوجيات الناشئة التي تؤثر على جميع

الاقتصادات والصناعات. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الاتجاهات الديمغرافية المتعلقة بتنامي عدد السكان من كبار السن وبالشريحة السكانية العريضة من الشباب في بعض المناطق لديها أبعاد جنسانية يجب معالجتها.

٦ - وعلى الرغم من التقدم المحرز، لا تزال هناك أوجه عدم مساواة كبيرة بين الجنسين، مما يحرم المرأة من الحقوق والفرص ويعوّق التقدم العالمي المحرز في جميع السياقات الإنمائية. ويظل صنع القرار السياسي والحكم خاضعين لسيطرة الرجال وتمثل النساء نسبة تقل عن ٢٥ في المائة من البرلمانين في العالم و ١٨,٣ في المائة من وزراء الحكومات^(١). وعلى الصعيد العالمي، معدل انتشار الإعاقة بين النساء أعلى منه بين الرجال^(٢). وفي ما يقرب من ثلثي البلدان، من المرجح أن تقوم النساء أكثر من الرجال بالإبلاغ عن انعدام الأمن الغذائي^(٣). وتتأثر المرأة أكثر من غيرها بالأزمات. وعلى نطاق العالم، تنوء المرأة على نحو مجحف تحت عبء أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، وتؤدي أعمال الرعاية والأعمال المنزلية غير مدفوعة الأجر أكثر من الرجل بمقدار مرتين ونصف المرة^(٤). وغالبا ما تكون مشاركة المرأة في القوة العاملة غير رسمية بدرجة كبيرة، وتفتقر إلى الحماية الاجتماعية. وتبلغ نسبة الفجوة في الأجور بين الجنسين على الصعيد العالمي ٢٣ في المائة^(٥). وتخضع النساء طوال حياتهن لأشكال مختلفة من العنف الجنساني والتمييز والحرمان من المساواة في الحصول على الحقوق القانونية والخدمات الأساسية، بما في ذلك الرعاية الصحية والتعليم والعدالة. ويؤثر عدم المساواة بين الجنسين تأثيرا سلبيا على صحة الملايين من النساء والفتيات في جميع أنحاء العالم، ويحرم المجتمع بأسره من فوائد عالم أكثر مساواة بين الجنسين.

(١) الاتحاد البرلماني الدولي.

(٢) تقرير الأمين العام عن حالة النساء والفتيات ذوات الإعاقة وحالة اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وبروتوكولها الاختياري، تموز/يوليه ٢٠١٧ (A/72/227، الفقرة ١٢).

(٣) UN-Women. 2018. Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development. New York: UN-Women

(٤) المرجع نفسه.

(٥) المرجع نفسه.

الشكل ١ الفجوات بين الجنسين على الصعيد العالمي



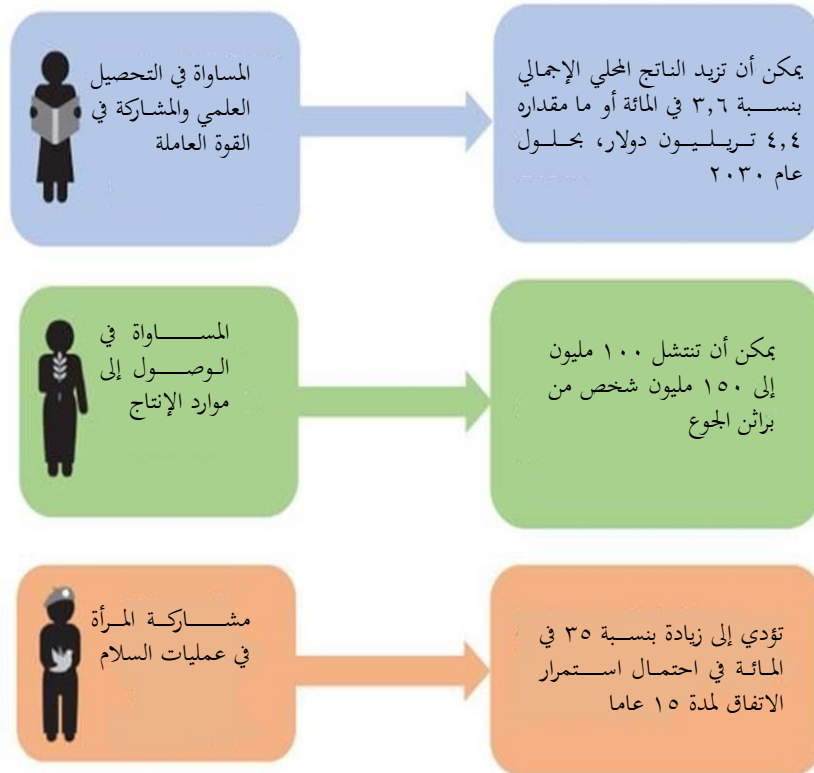
المصدر: ILO. 2017. *World Employment and Social Outlook: Trends for Women*. Geneva: ILO; UN-Women. 2018. *Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York: UN-Women.

٧ - وتؤكد خطة عام ٢٠٣٠ وأهداف التنمية المستدامة أن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزء لا يتجزأ من تحقيق التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى الغايات التسع في إطار الهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين، ترد المساواة بين الجنسين في ٣٦ غاية و ٥٤ مؤشرا في جميع الأهداف الأخرى. وتتركز هذه الأهداف على الحد من الفقر، والعمل، والإنتاجية الزراعية، والجوع، والصحة والتغذية، والمياه والصرف الصحي، والتخطيط المتصل بتغير المناخ، والمشاركة في الحياة العامة، والمدن والمجتمعات المحلية المستدامة. وسيكون لسد الفجوات بين الجنسين من خلال تحقيق هذه الأهداف آثار مضاعفة على نطاق الأهداف والتعجيل بتحقيقها. فعلى سبيل المثال، لو أتيح للنساء نفس سبل الحصول على موارد الإنتاج مثلما يتاح للرجال، لكان بوسعهن زيادة الغلال في مزارعهن بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ في المائة، الأمر الذي يمكن أن يزيد مجموع الناتج الزراعي في البلدان النامية بنسبة تتراوح بين ٢,٥ و ٤ في المائة في السنة، وتخفيض عدد الجياع في العالم بنسبة تتراوح بين ١٢ و ١٧ في المائة^(٦). واستنادا إلى تحليل ١٨٢ اتفاق سلام، عندما تشارك النساء كشاهدات وأطراف موقعة ووسيطات و/أو مفاوضات، من المحتمل أن يزيد بنسبة

(٦) منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو). ٢٠١١. *حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١*: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

٣٥ في المائة احتمال استمرار الاتفاقات الناجمة عن ذلك لمدة ١٥ عاما على الأقل^(٧). ووفقا لتقديرات البرنامج الإنمائي، يمكن لتحقيق المساواة بين الجنسين في التحصيل العلمي وفي المشاركة في القوة العاملة بحلول عام ٢٠٣٠ أن يزيد الناتج المحلي الإجمالي في العالم بما مقداره ٤,٤ تريليون دولار، أو بنسبة ٣,٦ في المائة، وأن يقلل نسبة سكان العالم الذين يعيشون في فقر مدقع (١,٩٠ دولار يوميا) بنسبة ٠,٥ نقاط مئوية^(٨).

الشكل ٢ - آثار سد الفجوات بين الجنسين



المصدر: Dugarova, E., Forthcoming 2018. *Gender Equality as an Accelerator for Achieving the Sustainable Development Goals*. New York: UNDP and UN-Women (الفاو). ٢٠١١ حالة الأغذية والزراعة ٢٠١٠-٢٠١١: سد الفجوة بين الجنسين من أجل التنمية. روما: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة؛ Stone, L. 2015. "Quantitative Analysis of Women's Participation in Peace Processes". In M. O'Reilly et al. 2015. *Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes*. New York: International Peace Institute

Stone, L. 2015. "Quantitative Analysis of Women's Participation in Peace Processes". In M. O'Reilly et al. (٧) 2015. *Reimagining Peacemaking: Women's Roles in Peace Processes*. International Peace Institute

Dugarova, E., Forthcoming, 2018. *Gender Equality as an Accelerator for* انظر (٨) للاطلاع على تفاصيل التحليل، *Achieving the Sustainable Development Goals*. New York: UNDP and UN-Women

ثالثاً - العمل في إطار الشراكة

٨ - إن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ملتزم بالعمل بشكل وثيق على نطاق منظومة الأمم المتحدة، ولا سيما مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، على دعم البلدان في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى النحو المبين في الفصل المشترك بين الخطط الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، فإن تعزيز التعاون يقتضي من أفرقة الأمم المتحدة القطرية إجراء تحليلات مشتركة للمسائل، وتعزيز الكفاءة، وتخطيط برامج مشتركة وتنفيذها، وتعزيز الشراكات بين الجهات المتعددة صاحبة المصلحة، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، ودعم التمويل المبتكر من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وستبذل أيضاً جهوداً لتقوية الرصد والتقييم المشتركين من أجل تعزيز التعلم المشترك. وتشمل مجالات الشراكة الرئيسية، على النحو المبين بالتفصيل في المرفق الملحق بالفصل المشترك، تعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي في المؤسسات والعمليات السياسية ومنع العنف الجنساني وإخائه، بوسائل منها التصدي للممارسات الضارة وتغيير الأعراف والمواقف والسلوكيات الاجتماعية التمييزية.

٩ - ويشترك البرنامج الإنمائي فعلياً في مجموعة من فرق العمل وآليات التنسيق المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك الفريق المرجعي التابع للجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات المعني بالمسائل الجنسانية والعمل الإنساني، والشبكة المشتركة بين الوكالات المعنية بالمرأة والمساواة بين الجنسين. ويقدم البرنامج الإنمائي أيضاً الدعم التقني لوكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل مواصلة مؤشرات المساواة بين الجنسين وختم المساواة بين الجنسين، بحيث يلائمان الاستخدام الخاص بكل منها.

١٠ - ويعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة على وضع إجراءات على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين، بما في ذلك إجراءات بشأن تطوير "سجل الأداء المتعلق بالمساواة بين الجنسين لخطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية". ويوفر سجل الأداء مجموعة من المعايير لتعزيز تحسين نتائج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة، على مستوى أفرقة الأمم المتحدة القطرية. وسيواصل البرنامج دعم تنفيذ واستخدام سجل الأداء في الميدان، بالتنسيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة والوكالات الأخرى.

١١ - وسيقيم البرنامج الإنمائي شراكات مع وكالات وبرامج الأمم المتحدة الأخرى، من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، ومع المنظمات الإقليمية. وسيقيم البرنامج الإنمائي أيضاً شراكات مع البنك الدولي والمؤسسات المالية الدولية الأخرى. ويرد بيان مجالات التعاون مع وكالات الأمم المتحدة في جميع أقسام تلك الاستراتيجية.

١٢ - سيعمل البرنامج الإنمائي على جميع المستويات، في شراكة وثيقة مع منظمات المجتمع المدني، ومع المنظمات النسائية، والجماعات الأهلية، بما في ذلك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، والرجال والفتيان، لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيدافع البرنامج الإنمائي عن إدماج دعاة المساواة بين الجنسين وأصوات النساء على جميع المستويات من أجل تحقيق خطة عام ٢٠٣٠، وسيساعد

البلدان على توفير مساحة وفرص للمنظمات والشبكات النسائية والمجتمع المدني ككل من أجل المشاركة بفعالية في تحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة.

١٣ - سيعمل البرنامج الإنمائي مع الجهات الشريكة على توسيع التعاون مع القطاع الخاص، وهو جهة شريكة بالغة الأهمية في تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وذلك من خلال تحسين ممارسات مكان العمل وتوفير العمل اللائق. ويشمل ذلك تعزيز الدور القيادي للمرأة ومشاركتها، وإقامة أماكن عمل شاملة خالية من التحرش، وتنفيذ سياسات تهدف إلى التوفيق بين مسؤوليات الرعاية المدفوعة الأجر والرعاية غير المدفوعة الأجر التي تتولاها المرأة. وسيعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة ومنظمة العمل الدولية على النهوض بالعمل اللائق، وسيواصل إعطاء الأولوية لمبادرات من قبيل منح شهادات ختم المساواة بين الجنسين للقطاع الخاص. وسيعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع وكالات، مثل هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، على تحرير رأس المال الخاص لمشاريع استثمارية تراعي الاعتبارات الجنسانية، وعلى توسيع فرص حصول المرأة على الخدمات المالية.

١٤ - وسيعمل البرنامج الإنمائي، بصفتة رائدا من رواد الفكر، مع الأوساط الأكاديمية ومراكز الفكر ووسائل الإعلام على الدعوة إلى إجراء البحوث القائمة على الأدلة والمتعلقة بالمساواة بين الجنسين وصلتها بالباغة الأهمية بتحقيق أهداف التنمية المستدامة وعلى دعم تلك البحوث، وتعزيز المنتجات المعرفية للبرنامج الإنمائي ونشرها، والدفع قدما بالابتكار، ورصد الإنجازات القطرية من خلال المؤشرات الحالية والجديدة، وتقارير التنمية البشرية الرئيسية العالمية والإقليمية الصادرة عن البرنامج الإنمائي. ويمكن لهذه الشراكات أيضا أن توضح كيف يمكن للتكنولوجيات الجديدة أن تعزز المساواة بين الجنسين.

الإطار ١ - المساواة بين الجنسين في أماكن العمل

لسدّ الفجوات المستمرة في مجال المساواة بين الجنسين في مكان العمل، كان لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور رائد في مبادرة منح شهادات ختم المساواة بين الجنسين لمؤسسات القطاعين العام والخاص.

وتدعم مبادرة منح شهادات ختم المساواة بين الجنسين الشركات لاستيفاء معايير المساواة بين الجنسين في مجالات من قبيل:

- القضاء على الفجوات في الأجور بين الجنسين؛
- زيادة دور المرأة في عملية صنع القرار؛
- وضع وتنفيذ سياسات لتحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية؛
- القضاء على التحرش الجنسي في مكان العمل؛
- تعزيز فرص وصول المرأة إلى وظائف غير تقليدية

ومنذ إطلاق المبادرة في عام ٢٠٠٩، منحت شهادات لأكثر من ٤٠٠ شركة من شركات القطاعين العام والخاص في ١٠ بلدان. ولقد بدأت هذه المبادرة في أمريكا اللاتينية، ويجري حاليا توسيعها لتشمل مناطق أخرى باستخدام صيغة التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

رابعاً - نهج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إزاء تعميم مراعاة المنظور الجنساني والمبادئ التوجيهية لاستراتيجية المساواة بين الجنسين

١٥ - إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، إدراكاً منه بأن تحقيق المساواة بين الجنسين هو شرط مسبق لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ملتزم، في كل ما يقوم به من أنشطة، بتعزيز وتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. ونهج البرنامج الإنمائي إزاء تعميم مراعاة المنظور الجنساني هو نهج مزدوج: فالبرنامج الإنمائي يدعم تمكين النساء والفتيات من خلال تدخلات موجهة خاصة بكل جنس، ويعالج أيضاً الشواغل الجنسانية في عملية وضع جميع السياسات والبرامج وتخطيطها وتنفيذها وتقييمها. ولتحقيق ذلك، سيعتمد البرنامج على التحليل الجنساني وعلى بيانات مصنّفة حسب نوع الجنس، وسيستيع مُجداً متكاملة شاملة لعدة قطاعات من أجل مواجهة التحديات الإنمائية المترابطة فيما بينها. ويرتكز تعميم مراعاة المنظور الجنساني في البرنامج الإنمائي إلى المبادئ الأساسية المبيّنة أدناه.

١٦ - **حقوق الإنسان.** تختطّ هذه الاستراتيجية نهجاً للتنمية قائماً على حقوق الإنسان. وسيكفل البرنامج الإنمائي أن يكون تصميم البرامج قائماً على البحث في الثغرات القائمة في مجال أعمال حقوق الإنسان للمرأة والرجل، وعلى تحليل تلك الثغرات؛ وأن تُطبّق مبادئ ومعايير حقوق الإنسان في جميع مراحل الدورة البرنامجية؛ وأن يوثق تحليل الحالة ورصد الأداء والإبلاغ بوضوح التقدم المحرز في مجال تحقيق المساواة بين الجنسين، بما يتماشى مع مبادئ ومعايير منهاج عمل بيجين، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، ومعاهدات حقوق الإنسان الأخرى، بما في ذلك اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، والالتزامات العالمية والإقليمية.

١٧ - وتقوم تلك الاستراتيجية على فكرة مؤداها أن أهداف التنمية المستدامة لا يمكن أن تتحقق إلا عندما تتاح للجميع فرص تحقيق التطلعات الشخصية وإطلاق الطاقات الكامنة، وإلا عندما تحظى معرفة ومساهمات الجميع بالتقدير، وعندما يتم حشدها. وهي تعتبر جميع النساء والرجال عوامل فاعلة للتغيير، ومن ثمّ فهي تركز على ضمان تمكين الفئات المهمّشة والمتخلّفة عن الركب، ومدّها بالقوة اللازمة لاتخاذ قرارات بشأن حياتها والمشاركة في تطوير مجتمعاتها. وعلى هذا النحو، فإنّ التدخلات التي يدعمها البرنامج الإنمائي ستتجاوز أعداد المستفيدين حسب الجنس، وستركز على تمكين النساء والرجال ومدّهما بالقوة وسدّ الفجوات بين الجنسين.

١٨ - وتؤكد هذه الاستراتيجية أيضاً التزام البرنامج الإنمائي بدعم الجهات الشريكة في التصدي لأشكال متعددة ومتقاطعة من التمييز، كالأشكال القائمة على الفقر والموقع الجغرافي، وعلى الوضع من حيث الهجرة والهوية والعرق والسن والجنس والدين والإعاقة، وغير ذلك من الخصائص. ويتطلب هدف عدم ترك أي أحد خلف الركب والوصول أولاً إلى من هم أشدّ تخلّفاً عن الركب، تحسّين القدرات اللازمة لتحليل تركيبة الفئات السكانية المتأثرة بأشكال متعددة من التمييز، والتوجه إلى تلك الفئات.

١٩ - وتقرّ تلك الاستراتيجية بأنّ إحداث نقلة نوعية في العلاقات الجنسانية وعلاقات القوة بين الجنسين هو أمر أساسي لتحقيق المساواة بين الجنسين والتنمية المستدامة. وسيقوم البرنامج الإنمائي بمبادرات تُسرّع التحولات الهيكلية من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وإزالة الحواجز المؤسسية والاجتماعية والسياسية والقانونية التي تعيق تحقيقها. ويشمل ذلك السعي مع الجهات الشريكة، بما في ذلك الزعامات

الدينية والتقليدية، لمعالجة الأسباب الجذرية لحالات عدم المساواة بين الجنسين، وتغيير الأعراف والمواقف والممارسات الاجتماعية التمييزية التي تحرم النساء والفتيات من الحقوق والفرص.

٢٠ - ومن الجوانب الهامة لهذه الاستراتيجية، إلى جانب مبادرة "الرجل نصير المرأة"، حركة التضامن العالمية للأمم المتحدة من أجل المساواة بين الجنسين، وإشراك كل من الرجال والفتيان كحلفاء في سدّ الفجوات بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات، وليس ذلك فحسب، بل أيضاً معالجة المواقف والممارسات التمييزية والأشكال القمعية للذكورة التي تؤثر على النساء والرجال على حد سواء. ويكتسي ذلك الأمر أهمية خاصة في منع جميع أشكال العنف الجنساني والتصدي لها، وكذلك في معالجة التوزيع غير العادل للأدوار والفرص الخاصة بكل من النساء والرجال والفتيات، سواء في المنزل أو في المجالات العامة. ويمكن أن تشمل النهج حملات للتوعية العامة تعرض أشكال الذكورة الإيجابية، من قبيل فوائد مشاركة الرجل في تقديم الرعاية وتعزيز قدرات الرجال والفتيان من أجل المشاركة الشاملة على صعد الأسرة والمجتمع والسياسات، في مختلف القطاعات والأجيال.

٢١ - والبرنامج الإنمائي، إذ يسلّم بأنه يعمل في شراكات مع الحكومات وفي مجموعة من السياقات القطرية، سيتبع نهجاً فطرياً يتواءم مع مختلف السياقات، ويكون دوره الأساسي هو الاستفادة من منصاته القطرية المتكاملة في التصدي للتحديات التي تتطلب استجابات متعددة القطاعات، بما في ذلك المعايير والمواصفات التمييزية، وفي تعبئة الشراكات على نطاق منظومة الأمم المتحدة لدعم الجهود الخاصة بكل بلد من أجل تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في سياق تحقيق خطة عام ٢٠٣٠.

٢٢ - الابتكار جانب بالغ الأهمية من جوانب عمل البرنامج الإنمائي في المجال الجنساني. ويستدعي النهوض بالمساواة بين الجنسين اتباع نهج ابتكارية، بدءاً من إجراء حوارات على مستوى المجتمعات المحلية بشأن مواضيع صعبة وصولاً إلى تنظيم حملات لتغيير السلوك من أجل تحدي الأعراف والممارسات الاجتماعية التمييزية التي تشكل جوهر عدم المساواة بين الجنسين. ويمكن أن تؤدي الابتكارات التكنولوجية، بدءاً من تطبيقات العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال حتى الطاقة النظيفة الجديدة، إلى إزالة الحواجز الهيكلية والاجتماعية التي تمنع المرأة من الوصول إلى الخدمات المالية وغيرها من الخدمات، وتحطيم سلاسل التوريد الأبوية التقليدية الخاصة بالمعلومات والموارد والسلطة. ويستطيع البرنامج الإنمائي أيضاً الاستفادة من خبرته الخاصة في تحفيز الأداء بشأن المساواة بين الجنسين من خلال برنامجه الخاص بمنح ختم المساواة بين الجنسين، من أجل دعم البلدان الشريكة بهدف ابتكار أدوات للنهوض بالمساواة بين الجنسين في القطاعين الخاص والعام.

خامساً - الحل ٦ من الحلول التي تحمل بصمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات

٢٣ - مع أن البرنامج الإنمائي ملتزم بتعزيز المساواة بين الجنسين وتعميم المنظور الجنساني في جميع أعماله، فإن الحل ٦ يركز الانتباه على الحواجز الهيكلية العميقة الجذور التي تكسّر عدم المساواة بين الجنسين وتعوّق التنمية المستدامة. ولا يُقصد من الحل ٦ من الحلول التي تحمل بصمة البرنامج الإنمائي أن يتم تنفيذه بشكل منعزل، بل إنه جزء لا يتجزأ من جميع الحلول ذات البصمة الخاصة بالبرنامج الإنمائي. فمن خلال التركيز على المجالات الرئيسية ذات الأولوية للحل ٦ ذي البصمة المميزة للبرنامج الإنمائي،

يستطيع البرنامج تحقيق تغيير تحويلي من شأنه النهوض بالمساواة بين الجنسين والتعجيل بتحقيق التنمية المستدامة. وهذه المجالات ذات الأولوية هي: إزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً، بما في ذلك العبء المحف الذي تتحمله المرأة في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر؛ ومنع العنف الجنساني والتصدي له، وتعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي في جميع أشكال صنع القرار؛ وتعزيز الاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني في حالات منع نشوب الأزمات (النزاعات والكوارث) والتأهب لها والتعافي منها.

٢٤ - إزالة الحواجز الهيكلية التي تحول دون تمكين المرأة اقتصادياً، بما في ذلك العبء المحف للعمل غير المدفوع الأجر الذي تتحمله المرأة. يتعين اتخاذ تدابير فعالة لمعالجة الحواجز الهيكلية والممارسات التمييزية التي تؤدي إلى حرمان المرأة من حقوقها الاجتماعية والاقتصادية، وإلى الحد من فرصها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقويض قدرتها على الصمود أمام جميع أشكال الصدمات. ويتطلب ذلك معالجة لوطأة العبء المحف لعمل الرعاية غير المدفوع الأجر الذي تنهض به المرأة، بوسائل منها إشراك الرجال في أعمال الرعاية^(٩)؛ وضمان حقوق متساوية للمرأة في الملكية والائتمان والأراضي والموارد الطبيعية والعمل اللائق وإمكانية وصولها على قدم المساواة إلى الخدمات الأساسية، بما في ذلك خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويستدعي ذلك تعزيز القدرات الوطنية لتوليد واستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس والسن من أجل التحليل الجنساني والميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وهو أمر أساسي لتصميم سياسات الاقتصاد الكلي وبرامج الحماية الاجتماعية المراعية للمنظور الجنساني. ويستلزم ذلك حشد دعم البرنامج الإنمائي لعمليات التخطيط الوطنية المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة، بوسائل منها إيفاد بعثات للتعميم والتسريع ودعم السياسات من أجل تحديد الروابط بين المساواة بين الجنسين وبين إحراز تقدم في جميع الأهداف. وستكون لهذه الإصلاحات مجتمعة آثار مضاعفة على التقدم المحرز في جميع الأهداف، مما يساعد على تعزيز الجهود المتعلقة بالهدف ١ المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف ٣ المتعلق بالصحة والرفاه، والهدف ٤ المتعلق بالتعليم الجيد، والهدف ٥ المتعلق بالمساواة بين الجنسين، والهدف ٨ المتعلق بتوفير العمل اللائق، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، والهدف ١٣ المتعلق بالإجراءات المتصلة بالمناخ وغير ذلك. ومن الجهات الشريكة المهمة للمضي قدماً بهذه الخطة هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، واليونيسف، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة العمل الدولية، والبنك الدولي، ومصارف التنمية الإقليمية، واللجان الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.

٢٥ - منع العنف الجنساني والتصدي له. يشكل العنف الجنساني، الذي يحدث في كل قارة وفي كل بلد، ويؤثر في الغالب على النساء والفتيات، انتهاكاً جسيماً لأبسط حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وينطوي على خسائر صحية واقتصادية باهظة للناجيات وعائلاتهن، وخسائر اقتصادية للمجتمعات المحلية والبلدان. وسيوجه البرنامج الإنمائي الانتباه إلى الصلة الحاسمة بين العنف الجنساني وتحقيق الأهداف الإنمائية المستدامة، مثل الهدف ١ المتعلق بالقضاء على الفقر، والهدف ٣ المتعلق بالصحة والرفاه، والهدف ١٠ المتعلق بالحد من أوجه عدم المساواة، والهدف ١٦ المتعلق بالتشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهتمش فيها أحد، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة للجميع، وإقامة

(٩) رعاية الأسر والأطفال وكبار السن والمرضى وذوي الإعاقة، وجمع الأغذية والحطب، والوقود والمياه.

مؤسسات شاملة للجميع؛ وسيدعم السلطات الوطنية في التخطيط لمبادرات شاملة لعدة قطاعات من أجل التصدي لهذا العنف والحد منه. وسيعمل البرنامج الإنمائي بشكل وثيق مع الجهات الشريكة الوطنية على وضع أطر قانونية وسياساتية، ولدعم القدرات الوطنية على منع العنف، ووضع حد لإفلات الجناة من العقاب، وضمان الوصول إلى العدالة، وحماية النساء والفتيات، ولا سيما من يواجهن أشكالاً متعددة ومتشابكة من التمييز، مثل ذوات الإعاقة. وسيعمل البرنامج بشكل وثيق مع الجهات الشريكة للأمم المتحدة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، واليونيسف، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وكذلك مع المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومع الرجال والفتيان. وتشمل المبادرات الرئيسية مبادرة تسليط الضوء المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والهادفة إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات، وحملة الأمين العام المعنونة "اتحدوا" لإنهاء العنف ضد المرأة.

٢٦ - تعزيز مشاركة المرأة ودورها القيادي في جميع أشكال صنع القرار. توجّه هذه الأولوية الانتباه إلى الأهمية الحاسمة لمشاركة المرأة ودورها القيادي في جميع أشكال صنع القرار، بما في ذلك الهيئات الدستورية للمكاتب السياسية، والإدارة العامة، والسلطة القضائية، والقطاع الخاص، والمحافل المحلية والإقليمية والعالمية المعنية بالإجراءات المتعلقة بالمناخ، والحد من مخاطر الكوارث، ونزع السلاح، ومنع نشوب النزاعات، وبناء السلام، والتعافي بعد الأزمات. وتحقيقاً لهذه الغاية، سيدعم البرنامج الإنمائي الجهات الشريكة الوطنية في اعتماد وتنفيذ إصلاحات قانونية وسياسية لضمان مشاركة المرأة في عملية صنع القرار، وسيقوم بتنفيذ مبادرات لتطوير قدرات المرأة على المشاركة والقيادة. وتشمل المبادرات الرئيسية مبادرة المساواة بين الجنسين في الإدارة العامة. وسيواصل البرنامج الإنمائي العمل عن كثب مع الجهات الشريكة، ولا سيما هيئة الأمم المتحدة للمرأة، وإدارة الشؤون السياسية بالأمم المتحدة، والاتحاد البرلماني الدولي، والهيئات المعيارية الإقليمية، للنهوض بالقواعد العالمية والممارسات الوطنية من أجل تعزيز الدور القيادي للمرأة في السياسة والمؤسسات العامة. وسيعمل البرنامج الإنمائي عن كثب مع المنظمات النسائية على دعم الدور القيادي للمرأة، وسيساند المساواة بين الجنسين والدور القيادي للمرأة في مكان العمل، بوسائل منها تنفيذ مبادرة منح شهادات ختم المساواة بين الجنسين.

٢٧ - تعزيز الاستراتيجيات المراعية للمنظور الجنساني في مجال منع نشوب الأزمات (النزاعات والكوارث) والتأهب لها والتعافي منها. في حين تؤثر الأزمات الناتجة عن النزاعات والكوارث على الجميع، فإن النساء والفتيات غالباً ما يتأثرن بشكل غير متناسب بسبب حالة الحرمان التي يعانين منها نسبياً، وبسبب الواجبات والمسؤوليات الاجتماعية الخاصة بهن، وارتفاع معدلات العنف الجنساني. وفي الوقت نفسه، كثيراً ما تكون المرأة على الخطوط الأمامية، أثناء الأزمات وبعدها، حيث تؤدي دوراً أساسياً في ضمان رفاهية أسرتهن ومجتمعها المحلي وتحصينهما. وتعني "إعادة البناء على نحو أفضل" ضمان إدراج المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة في منع نشوب الأزمات والتأهب لها والتعافي منها منذ المراحل الأولى. وسيقوم البرنامج الإنمائي بدعم الجهود المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات والتأهب للأزمات والتعافي منها من خلال التحليل الجنساني، والبيانات المصنّفة حسب نوع الجنس، والمشاركة الهادفة للمرأة والمنظمات النسائية في عملية صنع القرار. وستُصمّم مبادرات الإنعاش وتحقيق الاستقرار التي يدعمها البرنامج الإنمائي بحيث توفر الفرص للنساء من أجل المساهمة في سبل العيش المستدامة والمشاركة فيها، ومن أجل تحسين وضعهن الاقتصادي والاجتماعي. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع سائر وكالات

الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ومع جهات شريكة من المجتمع المدني على ضمان توجيه أصوات النساء وتجاربهن إلى مبادرات ترمي إلى منع التطرف العنيف والتصدي له. وتشمل المبادرات الرئيسية صندوق المرأة للسلام والعمل الإنساني (مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان)، الذي يقدم الدعم إلى المنظمات الشعبية النسائية في أوضاع ما بعد الأزمات؛ وتنفيذ مبادرة التشجيع على المساواة بين الجنسين وتعزيز المواهب الشبابية التابعة لصندوق بناء السلام (مع صندوق بناء السلام التابع للأمم العام)؛ والترتيب الخاص بجهة التنسيق العالمية لشؤون العدالة والأمن (مع إدارة عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، ومفوضية حقوق الإنسان)، الذي يتيح إمكانية اللجوء إلى القضاء، ويبنى سيادة القانون لضحايا العنف الجنساني في أوضاع الأزمات وما بعد انتهاء الأزمات

سادسا - ثلاثة سياقات إنمائية ومداخل لتعميم مراعاة المنظور الجنساني

٢٨ - تعطي الخطة الاستراتيجية للبرنامج الإنمائي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ الأولوية للإجراءات الإنمائية التي يتعين اتخاذها عبر ثلاثة سياقات إنمائية مختلفة تشكل النتائج الثلاث للخطة: (أ) سياق يكون فيه التركيز في المقام الأول على القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده؛ (ب) وسياق تعطي فيه الأولوية إلى تسريع وتيرة التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة؛ (ج) وسياق يكون مطلوباً فيه بناء القدرة على مواجهة الصدمات والأزمات. وفي بعض الحالات، توجد هذه السياقات مجتمعة في البلد نفسه، وتتطلب إيجاد حلول تناسب كل حالة ليتسنى معالجة أوجه القصور والعقبات المحددة. وتأتي بعد ذلك مداخل معالجة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والوفاء بالالتزام بعدم ترك أي أحد خلف الركب، في كل من هذه السياقات.

النتيجة ١: القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده

٢٩ - ليس من الممكن القضاء على الفقر بكل أشكاله وأبعاده بدون تناول أوجه عدم المساواة بين الجنسين المحددة التي تُبقي على النساء في رتبة الفقر. فعلى الصعيد العالمي، هناك ١٢٢ من النساء اللاتي تتراوح أعمارهن ما بين ٢٥ و ٣٤ عاما يعيشن في فقر مدقع مقابل كل ١٠٠ رجل من نفس الفئة العمرية^(١٠). والنساء هن أيضاً أكثر عرضة من الرجال للعيش بدخل يقل عن ٥٠ في المائة من القيمة المتوسطة للدخل^(١١). وتؤدي الآثار المترتبة على تغير المناخ أيضاً إلى تفاقم الفقر لدى النساء. ويتطلب النجاح في القضاء على الفقر إزالة الحواجز الهيكلية، بما يكفل تقليل مسؤولية المرأة عن أعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر وإعادة توزيعها، وإتاحة حصول المرأة على العمل اللائق والأجور المنصفة، والطاقة والمياه، والأراضي والممتلكات، والخدمات المالية والائتمان، وأدوات وموارد الإنتاج، وخدمات الرعاية الاجتماعية والحماية الاجتماعية. كما يتطلب ذلك تغيير المواقف والممارسات التمييزية، بما في ذلك العنف الجنساني، التي تمنع النساء والفتيات من المشاركة على قدم المساواة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ويتطلب القضاء على الفقر معالجة الأشكال المتعددة للتمييز التي يمكن أن تتغير على مدى مختلف

(١٠) UN-Women. 2018. *Turning Promises into Action: Gender Equality in the 2030 Agenda for Sustainable Development*. New York: UN-Women

(١١) المرجع نفسه.

المراحل العمرية، من قبيل أشكال التمييز المرتبطة بالشباب والشيخوخة. وتشمل المداخل الاستراتيجية لتعميم مراعاة المساواة بين الجنسين في هذه النتيجة من نتائج الخطة الاستراتيجية ما يلي:

(أ) دعم البلدان من أجل إدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ وغير ذلك من الصكوك المتفق عليها دولياً، وكذلك في التخطيط الإنمائي على الصعيد الإقليمي والوطني والمحلي. ويقتضي ذلك معالجة المساواة بين الجنسين في بعثات التعميم والتسريع ودعم السياسات وضمان أن يكون الدعم الذي يقدمه البرنامج الإنمائي لتخطيط وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة على جميع المستويات مراعيًا للمنظور الجنساني، ويوجه الانتباه إلى الصلات القائمة بين المساواة بين الجنسين والتعجيل بتنفيذ جميع الأهداف، ويدعم الخطط والميزانيات الوطنية والمحلية في معالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين الكامنة التي تعوّق التقدم نحو تحقيق الأهداف؛

(ب) دعم الجهات الشريكة الوطنية والمحلية في توسيع فرص حصول المرأة على الموارد والخدمات الأساسية وسيطرتها عليها، بما يشمل الأصول المالية وغير المالية، والإسكان، وفرص العمل، والتعليم، والطاقة النظيفة، والتكنولوجيا، والصحة، بما في ذلك الخدمات الصحية المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية وخدمات الصحة الجنسية والإنجابية، والحماية الاجتماعية (بما في ذلك التأمين الصحي والمعاشات التقاعدية)، وخدمات الرعاية، مع التركيز بصفة خاصة على أشد الفئات تهميشاً وتخلفاً عن الركب، بمن في ذلك النساء الفقيرات والنساء ذوات الإعاقة؛

(ج) دعم الجهات الشريكة في القضاء على الفصل المهني ومعالجة العبء المححف الواقع على النساء والفتيات المتمثل في العمل غير المدفوع الأجر والافتقار إلى الوقت، وذلك عن طريق تدابير من قبيل خدمات الرعاية العامة والخاصة الموثوقة والميسورة التكلفة (رعاية الأطفال أو كبار السن أو ذوي الإعاقة أو المرضى)، وكذلك الإجازة الوالدية المتساوية بين الجنسين والحقوق والسياسات المتعلقة بتحقيق التوازن بين العمل والحياة الشخصية. وبالمثل، فإن العمل مع الجهات الشريكة على الاستثمار في الهياكل الأساسية الحيوية من قبيل المياه والصرف الصحي، والطاقة النظيفة والميسورة التكلفة، والطرق الآمنة، والأماكن والخدمات العامة المراعية للمنظور الجنساني من قبيل الأسواق ووسائل النقل، من شأنه أن يقلل الوقت الذي تنفقه المرأة في أنشطة الرعاية؛

(د) دعم الإصلاحات القانونية والسياساتية من أجل سد الفجوة في الأجر بين الجنسين، ورفع الحواجز الرسمية وغير الرسمية التي تعوّق دخول المرأة إلى بعض المهن والمجالات التعليمية، وتعزيز الحماية القانونية للمرأة من التمييز وانتهاك الحقوق في مكان العمل؛

(هـ) دعم المؤسسات الوطنية والمحلية في تحليل المخاطر من منظور جنساني وإشراك النساء والمنظمات النسائية في صياغة وتنفيذ سياسات إدارة المخاطر والحد منها والانتعاش منها؛

(و) دعم الجهات الشريكة في كفالة أن تكون الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية مراعية للمنظور الجنساني، بما في ذلك للأراضي والمياه والغابات، وفي توسيع فرص حصول المرأة على الأراضي والممتلكات والموارد المالية وسيطرتها عليها وتملكها لها، فضلاً عن إقامة شراكات في المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة الحجم الجديدة استناداً إلى سلاسل القيمة المراعية للبيئة والشاملة للجميع؛

(ز) دعم الحكومات كي تكفل تكافؤ فرص حصول المرأة على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة والمستدامة. وسيشمل ذلك دعم النساء باعتبارهن مستهلكات وصانعات قرار وصاحبات مشاريع في الانتقال إلى نظم الطاقة النظيفة؛

(ح) دعم التدابير الرامية إلى زيادة وتتبع الدور القيادي للمرأة في صنع القرار في القطاعين الخاص والعام، وفي الإدارة العامة، بما في ذلك في الحكومة والوزارات التنفيذية والإدارة اللامركزية؛

(ط) دعم الجهود الوطنية الرامية إلى وضع وتنفيذ أطر قانونية وسياساتية لمنع العنف الجنساني والتصدي له. ويشمل ذلك دعم الجهات الشريكة على الصعيد الوطني لتقديم الدعم والخدمات المتعددة القطاعات للناجيات، ودعم البحوث وحملات التوعية العامة بشأن منع العنف الجنساني والتصدي له، ودعم أنجع السياسات للوصول إلى أكثر الفئات تهميشاً؛ وإشراك الرجال والفتيان في تغيير السلوك الذي يحيط بالعنف الجنساني.

النتيجة ٢: تسريع وتيرة التحولات الهيكلية اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة

٣٠ - إن أوجه عدم المساواة بين الجنسين هي من بين أوجه التفاوت الرئيسية التي يجب معالجتها من أجل تسريع وتيرة التحولات الهيكلية اللازمة لاستدامة التقدم الإنمائي. ولا تشغل المرأة سوى ٢٣,٧ في المائة من مقاعد البرلمان، مما يمثل زيادة بمقدار ١٠ نقاط مئوية مقارنة بعام ٢٠٠٠ ولكن هذا أدنى بكثير من مستوى التكافؤ^(١٢). وتبلغ الفجوة في الأجور بين الجنسين عالمياً ٢٣ في المائة، وتبلغ نسبة مشاركة النساء في قوة العمل ٤٩ في المائة على الصعيد العالمي مقارنة بنسبة ٧٦ في المائة للرجال^(١٣). وعندما تؤدي المرأة دوراً كاملاً وعلى قدم المساواة مع الرجل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، تكون الاقتصادات أقوى وتكون المجتمعات المحلية أكثر شمولاً وقدرة على الصمود. وعلى هذا النحو، تدعو الحاجة إلى اتخاذ تدابير فعالة للتصدي بصورة شاملة للحواجز الهيكلية والممارسات التمييزية التي تحرم المرأة من حقوقها، وتضر بصحتها ورفاهها، وتحد من فرصها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقوّض قدرتها على مواكبة التحديات المتزايدة التي يطرحها التدهور البيئي وتغير المناخ، ومن بينها تدابير تهدف إلى ما يلي: النهوض بالمشاركة السياسية للمرأة على جميع المستويات؛ واعتماد الإصلاحات القانونية والسياساتية والمؤسسية اللازمة لإزالة التمييز بين الجنسين في القوانين وأسواق العمل؛ وزيادة فرص حصول المرأة على الأصول والخدمات والسيطرة عليها. وتشمل المدخل الاستراتيجي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في هذه النتيجة ما يلي:

(أ) دعم الحكومات من أجل كفالة أن تتضمن السياسات والخطط والميزانيات الإنمائية الإقليمية والوطنية والمحلية حلولاً مراعية للمنظور الجنساني للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره؛

(ب) ضمان حصول المرأة على التدريب والعمل اللائق والتكنولوجيا وفرص التمويل من أجل تيسير مشاركتها في التنمية عديمة انبعاثات الكربون؛

(ج) دعم الجهات الشريكة على الصعيد الوطني في اعتماد وتنفيذ سياسات سوق العمل المراعية للمنظور الجنساني، وتحقيق تحول في أسواق العمل يهدف إلى القضاء على الفجوات في الأجور

(١٢) الاتحاد البرلماني الدولي.

(١٣) ILO, World Employment Social Outlook Trends 2017

بين الجنسين والفصل المهني القائم على نوع الجنس، ويهدف كذلك إلى توسيع نطاق فرص العمل اللائق للمرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين في القطاعين العام والخاص. وسيقيم البرنامج الإنمائي شراكة مع البنك الدولي واليونيسف ومنظمة العمل الدولية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، وسيبني على الدروس المستفادة في أمريكا اللاتينية من أجل مواصلة توسيع نطاق برنامجه لمنح شهادات ختم المساواة بين الجنسين لمؤسسات القطاعين العام والخاص؛

(د) دعم الحكومات في استخدام التكنولوجيا الرقمية والبيانات الضخمة من أجل توسيع إمكانية حصول المرأة على التسجيل العام وبطاقات الهوية التي من شأنها أن تحسن من استفادة المرأة من الخدمات العامة، بما في ذلك الائتمان، والرعاية الصحية، والمعلومات عن الأسواق؛

(هـ) تعزيز القدرات المؤسسية على القيام بالإصلاحات السياسية والقانونية الرامية إلى التعجيل بمشاركة المرأة في صنع القرار. ويشمل ذلك المبادرات لزيادة مشاركة المرأة كناخبة ومرشحة؛ وزيادة مشاركة الشباب في الحياة المدنية؛ وتعزيز مشاركة المرأة في الهيئات الانتقالية والدستورية؛ وتعزيز القدرات البرلمانية من أجل إصدار تشريعات مراعية للمنظور الجنساني؛

(و) دعم البلدان في اعتماد وتنفيذ الإصلاحات القانونية والتنظيمية ومبادرات تنمية القدرات من أجل إتاحة حيز لمنظمات المجتمع المدني النسائية وزيادة مشاركتها وفعاليتها في المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة؛

(ز) دعم المؤسسات الوطنية وإشراك قيادات المجتمعات المحلية من أجل تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة والالتزامات المتعلقة بالمسائل الجنسانية لمعهادات حقوق الإنسان الأخرى؛ ودعم سبل وصول المرأة إلى العدالة من خلال النظم الرسمية وغير الرسمية على حد سواء؛ وتعزيز الدور القيادي للمرأة في القطاعات القضائية والأمنية والقانونية؛

(ح) كفالة إدماج المساواة بين الجنسين في الأطر القانونية والتنظيمية والسياسات والمؤسسات التي تتناول مسائل حفظ التنوع البيولوجي، والاستخدام المستدام للموارد الطبيعية، والتقسام المنصف للمنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد أو المعارف والممارسات ذات الصلة. ويشمل ذلك ضمان المشاركة الكاملة للمرأة في صنع القرار بشأن استخدام النظم الإيكولوجية وإدارتها وحمايتها.

النتيجة ٣: بناء القدرة على الصمود في وجه الأزمات والصدمات

٣١ - تشكل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة جزءاً لا يتجزأ من بناء القدرات الفردية والمؤسسية والمجتمعية على الصمود. وتؤدي أوجه التفاوت المنهجية، لا سيما بين النساء والرجال في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إلى تفاقم أثر الصدمات الاقتصادية والبيئية والسياسية، مما يعوق الانتعاش المستدام والسلام الدائم. فعلى سبيل المثال، لتغير المناخ أثر غير متناسب على النساء والأطفال. وفي أوقات النزاع، تزداد معدلات جرائم القتل وغيرها من أشكال الجريمة العنيفة زيادة كبيرة. وفي حين يكون الرجال أكثر عرضة للقتل في ميدان القتال، تتعرض النساء أثناء النزاعات للعنف الجنسي والاختطاف والتعذيب ويجبرن على ترك ديارهن. ويؤدي تعزيز قدرة المرأة على الصمود إلى تمكين البلدان من الاستجابة بشكل أفضل للكوارث والأزمات سواء نتجت عن أسباب بيئية أو اقتصادية أو عوامل اجتماعية، وإلى ضمان ألا تفضي الأزمات، بما في ذلك حالات الطوارئ الصحية، إلى تفاقم أوجه عدم

المساواة بين الجنسين، وذلك مثلاً من خلال زيادة مسؤوليات المرأة في العمل غير المدفوع الأجر. وعندما تكون عمليات منع الأزمات والتأهب لها والتعافي منها، بما في ذلك استعادة مؤسسات الحكم، ملية لاحتياجات النساء وكذلك الرجال وعندما تنهض بالمساواة بين الجنسين، يمكن للمجتمعات أن تعيد البناء بشكل أفضل وأن تصبح أكثر قدرة على الصمود. وتشمل المداخل الاستراتيجية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في هذه النتيجة من نتائج الخطة الاستراتيجية ما يلي:

(أ) دعم البلدان على الاستعداد للصددمات والأزمات والتعافي من خلال تنظيم حياة الأراضي، والوثائق القانونية، بما في ذلك وثائق الهوية، فضلاً عن تحديد ومنح إمكانيات متساوية للمرأة والرجل في الوصول إلى خطط التأمين؛

(ب) كفالة أن تكون عمليات تقييم الاحتياجات والتخطيط للإنعاش لما بعد الكوارث وفي مراحل بناء السلام مراعية للمنظور الجنساني، وأن تلبّي احتياجات الرجال والنساء، ولا سيما في مجالات من قبيل الصحة، والأمن، والحصول على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي، والإسكان، والتعليم، وأن تكون المرأة جزءاً من عمليات صنع القرار؛

(ج) تصميم فرص العمل وكسب العيش القائمة على الأسواق في حالات الأزمات وما بعد الأزمات التي لا تعزز القوالب النمطية الجنسانية والتي تستفيد منها النساء والفتيات من خلال تزويدهن بالمهارات وفرص العمل اللائق والعمالة المستدامة ومن خلال منع العنف الجنساني؛

(د) دعم الجهات الشريكة في تعزيز دور المرأة والمنظمات النسائية في بناء السلام والتصدي للتطرف العنيف ومنعه، وضمان أن تتناول السياسات والخطط الرامية إلى منع التطرف العنيف الأبعاد الجنسانية للفكر المتطرف والاعتراف بأدوار النساء ومواطن قوتهم ومعارفهن التي يسهمن بها في تصميم هذه السياسات والخطط وتنفيذها؛

(هـ) العمل في البلدان التي تمر بأزمات على إزالة الحواجز، بما في ذلك الحواجز القانونية، أمام مشاركة المرأة في القطاعات التي يهيمن عليها الذكور تقليدياً؛

(و) دعم الجهات الشريكة في تنفيذ قرارات مجلس الأمن بشأن المرأة والسلام والأمن، وبشأن الشباب والسلام والأمن، وتيسير مشاركة المرأة، بما في ذلك الشبابات، في منظمات صنع القرار في سياقات النزاع وما بعد النزاع، بما في ذلك في الوساطة في النزاعات والمفاوضات وبناء السلام وآليات بناء توافق الآراء والحد من التوترات الاجتماعية. وسيقوم البرنامج الإنمائي بوضع برامج لحماية الناشطات الحقوقيات وتعزيز التحالفات النسائية، بما في ذلك تحالفات الشبابات، من أجل تعزيز السلام والأمن؛

(ز) كفالة أن تكون الحلول المبتكرة التي يجري توسيع نطاقها من أجل تحقيق الإنعاش المستدام القائم على الطبيعة مصممة على أساس مشاركة المرأة، وأن يكون فيها اعتراف باحتياجات وشواغل ومساهمات المرأة واستجابة لها، من خلال التحليل الجنساني؛

(ح) ضمان مشاركة المرأة في اتخاذ القرارات المتعلقة بتوفير حلول الطاقة المستدامة في المجتمعات المتضررة من الأزمات وأن تستفيد المرأة على قدم المساواة من فرص العمل وتحسين إمكانيات الوصول التي قد يتيحها توسيع نطاق الخدمات؛

(ط) ضمان مشاركة المرأة والمجموعات النسائية في منع نشوب النزاعات والحد من أخطار الكوارث وتخطيط القدرة على الصمود في الأجل الطويل وفي اتخاذ الإجراءات بدءاً من المراحل المبكرة، بما في ذلك من خلال مشاركتها في تصميم وتفعيل نظم الإنذار المبكر والتأهب المراعية للاعتبارات الجنسانية؛

(ي) تعزيز القدرات الوطنية من أجل ضمان تنسيق المعونة والإدارة المالية على نحو يراعي المنظور الجنساني؛

(ك) اتخاذ التدابير اللازمة لمنع العنف الجنساني والتصدي له في حالات الأزمات، بما في ذلك عن طريق تلبية احتياجات الرجال والفتيان من أجل معالجة الأسباب الجذرية للعنف ودعم تقديم الجبر عن الإساءات والانتهاكات المتصلة بالنزاع التي تواجهها النساء خلال العمليات الانتقالية.

سابعاً - التحول المؤسسي من أجل تحقيق النتائج في مجال المساواة بين الجنسين

٣٢ - البرنامج الإنمائي ملتزم بتنفيذ مبادئ ومتطلبات خطة العمل على نطاق منظومة الأمم المتحدة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وسيعمل البرنامج الإنمائي مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، باعتبارها الكيان الرائد داخل منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لخطة العمل على نطاق المنظومة، من أجل تحقيق الامتثال الكامل، وسيقدم إلى الهيئة تقريراً سنوياً عن التقدم المحرز في هذا الصدد.

القيادة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين

٣٣ - تقوم القيادة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين على الرؤية والحماس والالتزام. وتتطلب تغيير هياكل توزيع السلطة بين الجنسين والممارسات التمييزية، الرسمية منها وغير الرسمية على السواء، داخل المنظمة وفي العمل البرنامجي/السياساتي. والالتزام القوي بالمساواة بين الجنسين ينبع من القمة. وتمشيا مع خطة العمل على نطاق المنظومة والتزام كل من الأمين العام ومدير البرنامج الإنمائي، باعتبارهما مناصرين للمساواة بين الجنسين على الصعيد الدولي، ستدافع القيادة والإدارة العليا في البرنامج الإنمائي باستمرار عن المساواة بين الجنسين باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من عمل البرنامج الإنمائي وتحقيق التنمية المستدامة. ويشمل ذلك ما يلي:

(أ) ستتناول الإدارة العليا قضية المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في الخطب والبيانات العامة وفي جهود التوعية؛

(ب) ستكفل الإدارة العليا التوازن بين الجنسين في الوفود التي تحضر الاجتماعات وحلقات النقاش التي يستضيفها البرنامج الإنمائي والمناسبات التي ينظمها؛

(ج) تمشيا مع التزام الأمين العام، ستحرص الإدارة العليا في البرنامج الإنمائي أيضاً على "الاجتماع مع منظمات المجتمع المدني النسائية، كلما أمكن ذلك، في جميع الزيارات القطرية و/أو زيارة برنامج يركز على تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة".

الإطار ٢ : قائمة مرجعية للمساواة بين الجنسين من أجل إدارة المكاتب القطرية:

- ✓ وضع استراتيجية للمساواة بين الجنسين وتنفيذها في المكتب القطري؛
- ✓ إنشاء هيكل جنساني فعال وتمهية خبرات في الشؤون الجنسانية؛
- ✓ تنفيذ إطار للمساءلة الجنسانية على النحو المناسب؛
- ✓ تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للتكافؤ بين الجنسين؛
- ✓ القيادة بالقدوة وتعزيز ثقافة الشمول والاحترام في المنظمة.

المساءلة والرقابة

٣٤ - سيواصل البرنامج الإنمائي إدماج المساءلة عن تحقيق النتائج في مجال المساواة بين الجنسين في إطاره العام للمساءلة. وستكتمل المساءلة بحوافز للموظفات والموظفين من أجل العمل بمزيد من الفعالية على تحقيق المساواة بين الجنسين. ويتضمن هذا الإطار العناصر الرئيسية التالية:

(أ) تسلسل المساءلة عن المساواة بين الجنسين: يبدأ تنفيذ هذه الاستراتيجية في مكتب المدير، ويتواصل لدى مديرات ومديري المكاتب والممثلات والممثلين القطريين المسؤولين عن تحقيق النتائج في مجال المساواة بين الجنسين على أرض الواقع؛

(ب) لجنة البرنامج الإنمائي المعنية بالتوجيه والتنفيذ في مجال الشؤون الجنسانية التي يرأسها مدير البرنامج والتي تعقد اجتماعا سنويا واحدا على الأقل. وستواصل اللجنة رصد تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين، وتوفير التوجيه في مجال السياسة العامة للمنظمة والعمل بمثابة فريق استعراض بين الأقران*. وستكون توصيات اللجنة ملزمة؛

(ج) المجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي هو، الآلية الرئيسية المسؤولة عن الرقابة على تنفيذ استراتيجية البرنامج الإنمائي للمساواة بين الجنسين*. وسيواصل البرنامج الإنمائي تقديم تقرير سنوي إلى المجلس التنفيذي عن التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجية؛

(د) مراعاة المنظور الجنساني في إدارة أداء الموظفين والموظفات: سيكفل البرنامج الإنمائي بأن يعترف بتنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين وخطة العمل المتعلقة بالتكافؤ بين الجنسين باعتبارها معيارا لجودة الأداء في تقييم أداء جميع المسؤولات والمسؤولين الإداريين من الرتب العليا والمتوسطة. ويُنتظر من كبار المديرات والمديرين تحديد عناصر استراتيجية المساواة بين الجنسين ذات الصلة بعمل وحداتهم/مكاتبهم، والاتفاق مع الموظفات والموظفين العاملين معهم على النواتج التي يمكن تحقيقها، وتتبع الامتثال لهذا الاتفاق بواسطة خطة أداء كل منهم وتقييماته؛

(هـ) سيواصل نظام البرنامج الإنمائي لرصد أعمال المؤسسة (الإدارة القائمة على النتائج) وأدواته تعميم مراعاة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة كي يتسنى للمنظمة تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق النتائج الإنمائية الثلاث المحددة في الخطة الاستراتيجية*؛

(و) مراجعة الحسابات والتقييم. ستصمم جميع التقييمات التي يجريها البرنامج الإنمائي وتنفذ وفقا لقواعد ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك القواعد والمعايير المتعلقة بالمسائل

الجنسانية*^(١٤). وسيجري تقييم تنفيذ استراتيجية المساواة بين الجنسين في البرنامج الإنمائي مرة واحدة على الأقل. وستدرج الاعتبارات الجنسانية في مراجعة الحسابات على أساس المخاطر التي تضطلع بها المنظمة سنويا؛ (ز) **تتبع الموارد**. سيواصل البرنامج الإنمائي تنفيذ المؤشر الجنساني وتحسينه باعتباره أداة رئيسية لتتبع الموارد المخصصة للمساواة بين الجنسين في المنظمة*.

السياسات والتخطيط والبرمجة

٣٥ - سيراعي البرنامج الإنمائي بشكل جدي المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في جميع مراحل دورة البرمجة. فضمان **مراعاة المنظور الجنساني في السياسات والتخطيط** على جميع المستويات يكفل الوضوح والتوجيه للموظفات والموظفين فيما يتعلق بإدماج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في أنشطة البرنامج الإنمائي، ويزيد المساءلة عن تحقيق النتائج في مجال المساواة بين الجنسين.

٣٦ - **ويجب الاسترشاد بالتحليل الجنساني في وثائق البرامج والبرامج والمشاريع القطرية/الإقليمية***. ويجب أن يكون الأساس المنطقي للبرامج/المشاريع التصدي للحواجز الهيكلية التي تعترض تحقيق المساواة بين الجنسين وينبغي للمجالات ذات الأولوية أن تحدّد تغييرات ملموسة كفيلة بالنهوض بالمساواة بين الجنسين في مجال واحد على الأقل من مجالات التدخل. ويجب أن تتضمن أطر النتائج والموارد ذات الصلة على الأقل نتيجة واحدة خاصة بالمساواة بين الجنسين ونواتج ومؤشرات إرشادية.

٣٧ - **وتشجّع المكاتب القطرية ووحدات العمل التابعة للبرنامج الإنمائي على وضع استراتيجية للمساواة بين الجنسين** وخطة تنفيذ تجسّد الاستراتيجية المؤسسية في إجراءات ملموسة ومخصصات ذات صلة بالبرنامج القطري في الميزانية.

٣٨ - **وسيسعى البرنامج الإنمائي إلى تحقيق الزيادة تدريجيا في البرامج التي تتناول على وجه التحديد قضايا المساواة بين الجنسين من خلال عمله البرنامجي**. ومن ثم، سيهدف البرنامج الإنمائي، خلال فترة تنفيذ هذه الاستراتيجية، إلى تحقيق تخصيص نسبة ١٥ في المائة من ميزانيات جميع البرامج والمشاريع القطرية في نهاية المطاف للنهوض بالمساواة بين الجنسين و/أو تمكين المرأة باعتبار ذلك هدفها الرئيسي (مؤشر المساواة بين الجنسين ٣).

ختم المساواة بين الجنسين كمبادرة مبتكرة لإحداث تغيير في المنظمة

٣٩ - **تحفّز مبادرة ختم المساواة بين الجنسين للبرنامج الإنمائي المكاتب القطرية على مراعاة المساواة بين الجنسين في جميع جوانب عملها الإنمائي**. فهذه المبادرة التي أطلقت في عام ٢٠١١ هي بمثابة برنامج لمنح **الشهادات ومنبر للتعليم** من أجل دعم المكاتب/الوحدات القطرية في معالجة الثغرات وتوثيق وتبادل الابتكار والمعرفة والنهوض بالتغيير في المنظمة سعيا لتحقيق المساواة بين الجنسين. ومنذ عام ٢٠١١، مُنحت شهادة برونزية أو فضية أو ذهبية لما يزيد عن ٥٠ مكتبا قطريا. وخلال فترة الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سيوسّع البرنامج الإنمائي نطاق مبادرة ختم المساواة بين الجنسين لكي يستفيد عدد أكبر من المكاتب القطرية من أنشطة بناء القدرات والتغيير في المنظمة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

* يشير إلى أحد متطلبات خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

(١٤) فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ٢٠٠٥. قواعد التقييم في منظومة الأمم المتحدة ومعايير التقييم في منظومة الأمم المتحدة.

٤٠ - ويزداد أيضا الاعتراف بمبادرة ختم المساواة بين الجنسين على الصعيد العالمي، ولقد أصبح البرنامج الإنمائي الآن يقدم خدمات لكيانات الأمم المتحدة وجهاتها الشريكة الأخرى التي تسعى إلى وضع معاييرها الخاصة لمنح شهادات ختم المساواة بين الجنسين وتحفيز تحسين الأداء من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين. وللاستفادة من الخبرة المكتسبة في تنفيذ مبادرة ختم المساواة بين الجنسين، سيقدم البرنامج الإنمائي الدعم الاستشاري إلى الجهات الشريكة داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها كي تتعلم من أفضل الممارسات لدى البرنامج الإنمائي.

القدرات الجنسانية

٤١ - ستجري مواءمة الهيكل الجنساني والقدرات الجنسانية في البرنامج الإنمائي مع متطلبات تعميم مراعاة المنظور الجنساني على نطاق منظومة الأمم المتحدة، مثل تلك التي دُعي إليها في قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة، وفي خطة العمل على نطاق المنظومة بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستشمل القدرات العالمية والإقليمية والقطرية المتعلقة بالمساواة بين الجنسين واللازمة لتنفيذ هذه الاستراتيجية.

٤٢ - وستُدْرَج المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة في القيم/الكفاءات الأساسية لجميع الموظفين والموظفين، لا سيما برتبة ف-٤ وما فوق*.

٤٣ - وإضافة إلى ذلك، يطالب البرنامج الإنمائي جميع المكاتب القطرية بإنشاء أفرقة متعددة التخصصات لتنسيق الشؤون الجنسانية بقيادة الإدارة العليا (نائب الممثل المقيم/المدير القطري). وستضمُّ هذه الأفرقة موظفات وموظفي العمليات والبرامج لكفالة تعميم مراعاة المنظور الجنساني في حافظة البرامج؛ ورصد النتائج في مجال المساواة بين الجنسين وتقييمها؛ وتناول المسائل المؤسسية، بما في ذلك التكافؤ بين الجنسين والبيئة التمكينية والاتصالات المراعية للاعتبارات الجنسانية. ولن تكون هذه القدرات إضافة إلى الخبرات المخصصة للمسائل الجنسانية بل بالأحرى تكملتها.

٤٤ - وإلى جانب أفرقة تنسيق الشؤون الجنسانية، يوصى بأن تعين المكاتب القطرية موظفة متخصصة أو موظفا متخصصا في الشؤون الجنسانية يمكنها أو يمكنه تقديم الدعم التقني إلى الوحدات البرنامجية والتنفيذية، وتولي القيادة في وضع وتنفيذ برامج خاصة بالمرأة تركز على المسائل الجنسانية، وإقامة الشراكات مع الحركات النسائية، وكذلك صياغة أنشطة التوعية التي يضطلع بها المكتب القطري بشأن المساواة بين الجنسين^(١٥). وسيعمل البرنامج الإنمائي مع وكالات الأمم المتحدة والجهات الشريكة المتعددة الأطراف والثنائية والشبكات الأكاديمية وشبكات المجتمع المدني في الميدان لتعزيز الخبرة الفنية وتهيئة مجموعات من الخبراء للاستفادة منها عند الاقتضاء.

٤٥ - وسيسعى البرنامج الإنمائي جاهدا إلى كفالة تضمين جميع الدورات التدريبية ومجموعات الممارسة وغيرها من فرص التعلم دورات بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة بإدارة خبير/خبيرة في الشؤون الجنسانية.

(١٥) Evaluation of UNDP gender mainstreaming 2005. Strengthen gender expertise in country offices, page 48.

http://web.undp.org/evaluation/documents/EO_GenderMainstreaming.pdf

تهيئة بيئة متنوعة وآمنة وشاملة للجميع

٤٦ - إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مصمم على تهيئة بيئة عمل شاملة للجميع ومتنوعة وآمنة يسودها الوئام وتحترم كرامة جميع الأشخاص. ولتعزيز ثقافة المساواة والكرامة والاحترام، لا بد من تغيير القيم والمعتقدات التي تحافظ على التراتيبات الهرمية وتعزز المعايير الإقصائية التي تؤدي إلى عدم المساواة. ولإيجاد منظمة شاملة للجميع وآمنة، يجب تحقيق التوازن بين الجنسين وتنوع القوة العاملة مع عدم التسامح مطلقاً إزاء السلوك المحظور.

٤٧ - وتمشيا مع استراتيجية الأمم المتحدة الجديدة للتكافؤ بين الجنسين على نطاق المنظومة التي أصدرها الأمين العام، وعلى النحو المبين في استراتيجية البرنامج الإنمائي للتكافؤ بين الجنسين للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، يهدف البرنامج الإنمائي إلى الحفاظ على التكافؤ الكامل بين الجنسين لدى جميع الموظفين والموظفين، وتحقيق التكافؤ التام بين جميع أدوار الإدارة العليا بحلول عام ٢٠١٩ وفي كل رتبة^(١٦) بحلول عام ٢٠٢١. ويهدف البرنامج الإنمائي إلى تحقيق تقدم ملموس في تغيير ثقافته ونوعية بيئة عمله، بحيث يتاح لجميع الموظفين والموظفين فرص متكافئة للتطور والتقدم في الحياة المهنية وإحداث أثر في جو مفعم بالاحترام والاهتمام والمرونة، لا تحيز فيه ولا تمييز ولا مضايقة. وأقرّ البرنامج الإنمائي مؤخرًا استراتيجية للتكافؤ بين الجنسين تمشيا مع خطة العمل على نطاق المنظومة.

٤٨ - ولن يتسامح البرنامج الإنمائي مع التحرش و/أو إساءة استعمال السلطة في مكان العمل أو فيما يتعلق بالعمل بأي شكل من الأشكال. فهذا النوع من التصرف أو السلوك يتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة والنظامين الأساسيين والإداري للموظفين ومعايير السلوك لموظفي الخدمة المدنية الدولية. وسيجري إطلاع المجلس التنفيذي على سياسة البرنامج الإنمائي المتعلقة بالمضايقة في مكان العمل وإساءة استعمال السلطة.

٤٩ - أما الاستغلال والانتهاك الجنسيان فيمثلان فشل الحماية الذي يلحق الضرر بمن كُلفنا بخدمتهم. ويُجر النظامان الأساسيين والإداري لموظفي الأمم المتحدة الاستغلال والانتهاك الجنسيين^(١٧). [وبالنقر هنا](#) يمكن الوصول إلى الموقع الشبكي للبرنامج الإنمائي بشأن مكافحة الاستغلال والانتهاك الجنسيين، الذي يتضمن سياسة الأمم المتحدة وغير ذلك من معلومات مفيدة.

٥٠ - ولقد اتخذ البرنامج الإنمائي عدداً من التدابير لمنع أعمال التحرش الجنسي والاستغلال والانتهاك الجنسيين والتصدي لها. ومن هذه التدابير إنشاء خط هاتفي دولي وسري لطلب المساعدة يمكن للموظفين والموظفات استخدامه مجاناً على مدار الساعة للإبلاغ عن حوادث التحرش أو الاعتداء والحصول على المشورة، ومنها تعزيز السياسة المتعلقة بالحماية من الانتقام وتنظيم دورات تدريبية إلزامية بشأن الأخلاقيات والتحرش والتمييز وإساءة استعمال السلطة في مكان العمل، والاستغلال الجنسي والانتهاك الجنسيين.

(١٦) سيسعى البرنامج الإنمائي مجدداً إلى تحقيق التكافؤ التام (٥٠/٥٠) على أساس أن استراتيجية الأمم المتحدة تسمح بمهام ٣ في المائة لتمثيل المرأة في الأدوار أو المكاتب التي يصعب فيها تحقيق التكافؤ التام بصفة خاصة.

(١٧) يعني "الاستغلال الجنسي" كل استغلال فعلي أو محاولة استغلال لضعف أو لتفاوت في النفوذ أو للثقة من أجل تحقيق مآرب جنسية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحقيق كسب مالي أو اجتماعي أو سياسي من الاستغلال الجنسي لشخص آخر. أما "الانتهاك الجنسي" فهو الاعتداء البدني ذو الطابع الجنسي، بالفعل أم بالتهديد، سواء باستعمال القوة أو في ظل ظروف غير متكافئة أو قسرية.